مشكلة الغذاء فى مصر (*)

اقترح على الحكومة لمناسبة مفاوضتها فى بيع محصول القطن عام ١٩٣٩ تحديد مساحة القطن عام ١٩٤٠ ، أو بعبارة أخرى زيادة مساحة الحبوب فى موسم ١٩٣٩ — ١٩٤٠ على حساب القطن . لأن إنتاج الحبوب زمن الحرب مقدم على كل ما عداه من الحاصلات الأخرى بحيث لا تستغنى البلاد عن استيراد المواد الغذائية فحسب بل يكفى ما تنتجه حاجة الجيوش الموجودة والتى قد تستدعى أيضاً إذا اقتضت الظروف الحربية ذلك فى المستقبل .

ولكن حال دون تنفيذ هذه السياسة فى موسمى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ و١٩٤٠ / ١٩٤١ أسباب أهمها : —

(ا) ما جال بخاطر كبار الزراع من سهولة تصريف محصول القطن بأسعار خيالية أكثرها تواضعاً ثمانية جنيهات للقنطار قياساً على ما حدث أثناء الحرب العالمية الماضية وبعدها . وغاب عنهم أن ظروف الحرب الحالية تختلف كل الاختلاف عن ظروف الحرب الماضية وعلى الأخص منذ أن اشتركت إيطاليا فى الحرب الحالية .

(ب) ظن الكثير من الناس أن الحرب لن تطول أكثر من سنة ، خصوصاً بعد انهيار فرنسا كدولة محاربة ودخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء ، وحينئذ تصعد تجارة القطن فى نظرهم إلى ما كانت عليه فى السنين العادية فضلا عن ارتفاع الأسعار فى السنة أو السنتين التاليتين لانتهاء الحرب وجاء الواقع عكس ما قدروه .

(ج) اعتماد بعض الناس وقتئذ على إمكان تصدير القطن المصرى لأمريكا واليابان وأسبانيا وروسيا إذا لم تتمكن بريطانيا من شراء أو شحن مقطوعيتها العادية منه ، خصوصاً وأن هذه الدول كانت ما تزال واقفة على الحياد ولم تكن أمريكا قد سنت قانون الإعارة والتأجير الذى جعل كل أو جل أسطولها التجارى مشتغلا كل

(*) البيانات والاحصائيات مستقاة من محاضر المجلس الاستشارى للزراعة ولجنته الفرعية لتوجيه الانتاج الزراعى من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ لغاية ٧ يناير سنة ١٩٤٢ .

الوقت فى حمل العتاد الحربى والمؤن لبريطانيا ومجموعة البلدان البريطانية وتحويل معظم المصانع الأمريكية إلى مصانع حربية . ثم جاء الواقع أن اشتركت معظم هذه البلدان فى الحرب .

نقص الحبوب الغذائية : وكانت نتيجة عدم زيادة مساحة الحبوب فى موسمى ١٩٣٩ / ١٩٤٠ و ١٩٤٠ / ١٩٤١ أن بدأ عجز فى مقادير الحبوب اللازمة لتموين السكان والجيوش الموجودة بمصر . وفى نفس الوقت ظهر عجز فى محصول البلاد من القمح والذرة فى موسم ١٩٤٠ / ١٩٤١ بسبب عدم ملائمة الظروف الجوية والإصابة بالآفات الزراعية وقله التسميد بالأسمدة الكيماوية . وقدر هذا العجز فى كل من القمح والذرة بنسبة ١٧ ٪

وسائل مواجهة نقص الحبوب الغذائية : وكان من الطبيعى أن تلجأ الحكومة لسد هذا النقص بكل الوسائل الممكنة ، وقد سلكت فى ذلك ثلاث وسائل وهى : —

(١) تحديد مساحة القطن عام ١٩٤٢ .

(٢) زيادة نسبة المستخرج من دقيق القمح عند طحنه .

(٣) خلط دقيق القمح بدقيق الأرز أولا ثم بدقيق الأرز والذرة .

أولا — تحديد مساحة القطن عام ١٩٤٢ — بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ :

قدمت الحكومة إلى البرلمان فى أواخر الدورة البرلمانية الماضية مشروع قانون يشتمل على المبادئ الآتية : —

أولا — تحديد مساحة القطن فى شمال الدلتا بما لا يتجاوز ٣٣ر٤ ٪

ثانياً — « « « « باقى مناطق القطر بما لا يتجاوز ٢٠ ٪

ثالثاً — منع زراعة القطن منعاً باتاً فى : —

(ا) أراضى الحياض مالم تكن قد زرعت قطناً فى السنتين السابقتين على صدور

هذا القانون أو فى إحداها . فى هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مساحة ما يزرع منها قطناً عن ٢٥ ٪ مما يكون منها فى حيازة الزارع .

(ب) تنسب المساحة الجائز زراعتها قطناً إلى مجموع الأراضى التى تكون فى حيازة الزارع بما فى ذلك الأراضى المشغولة بالمساقى والمصارف والجسور والسكك الحديدية والمسالك والأجران والمساكن والمخازن الخ .

(ج) لا يدخل فى حساب ذلك المجموع الأراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صدور هذا القانون والأراضى التى فى حكم البور والأراضى المشتولة بالجنان والنخيل الخ . .

(د) لا يجوز زراعة قطن بعد محصول شتوى غير البرسيم القلب فى السنة الزراعية نفسها . ولا فى أرض زرعت قطناً فى السنة السابقة ، ولو فصل بينهما برسيم قلب . ويسرى هذا الحظر حتى على المساحات التى يجوز زراعتها قطناً طبقاً لهذا القانون .

وقد بحث البرلمان مشروع الحكومة ثم صدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٤١ مشتملا على المبادىء الآتية : —

مادة ١ — لا يجوز لأى شخص أن يزرع من القطن فى سنة ١٩٤١ / ١٩٤٢ الزراعية ما تزيد مساحته على : —

(ا) ٢٧ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى (وقد بينت بملحق وخريطة مرافقين للقانون) .

(ب) ٢٣ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى باقى جهات القطر وتمنع زراعة القطن فى أراض الحياض مالم تكن قد زرعت قطناً فى السنتين السابقتين على صدور هذا القانون أو فى إحداها .

مادة ٢ — تبين كيفية احتساب المساحة التى تزرع قطناً من مجموع الأراضى التى تكون فى حيازة الزارع .

مادة ٣ — تبين كيفية تقدير الأراضى التى تدخل فى حيازة الزارع فى كل قرية على حدتها .

مادة ٤ — تحرم زراعة القطن سنة ١٩٤١ / ١٩٤٢ الزراعية فى : —

(ا) أرض زرعت محصولا شتوياً (غير البرسيم القلب أى التحريش) فى السنة الزراعية نفسها .

(ب) أرض زرعت قطناً فى السنة الزراعية السابقة ولو فصل بين الزراعتين برسيم قلب .

ويسرى هذا الحظر حتى على المساحات التى تجوز زراعتها قطناً طبقاً للمادتين ١ و ٣ من هذا القانون .

مادة ٥ — تبين كيفية تحرير محاضر المخالفات التى تقع لأحكام هذا القانون .

مادة ٦ — تبين كيفية التصرف فى النزاع الذى يقوم على تقدير المساحة المزروعة قطناً .

مادة ٧ — تحميل الزارع نفقات قياس المساحة المزروعة قطناً إذا ثبت أن شكوى الزارع فى غير محلها .

مادة ٨ — التجاوز عن كل زيادة فى المساحة المزروعة لا تتجاوز ١ ٪ من مجموع المساحات الجائز زراعتها قطناً .

مادة ٩ — تنص على تقليع وإعدام شجيرات القطن فى الأرض الزائدة على النسبة المقررة قانوناً .

مادة ١٠ — فى حالة النزاع فى قيام إحدى الحالتين المنصوص عليهما فى المادة ٤ لا يحصل تقليع الشجيرات وإعدامها إلا إذا ثبتت المخالفة لدى المحكمة مالم يكن قد تم نضج المحصول فتأمر بمصادرته .

مادة ١١ — إعطاء مفتشى الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف تنتدبه الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٢ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات الصادرة بتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة عن كل فدان أو كسور الفدان لا تتجاوز مائتى قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٣ — على وزراء الداخلية والمالية والعدل والزراعة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

وطبيعى أن تنفيذ هذا القانون سيزيد فى مساحة الحاصلات الشتوية فى موسم ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، كما أنه سيزيد فى مساحة الذرة الشامية والذرة الرفيعة عام ١٩٤٢ .

على أن هذه الخطوة لم تكن متناسبة مع حالة التموين الغذائى التى لم تخل من خطورة تهدد البلاد بنقص فيما يلزمها من المواد الغذائيـة فى عام ١٩٤٢ للأسباب الآتية :

١) إن مقدار الحبوب الغذائية الباقيـة للاستهلاك حتى أول يناير سنة ١٩٤٢ بلغ ٨٧٠٠٠٠٠ إردباً موزعة كالآتى :

٧٠٠٠٠٠	إردب	قمح
٥١٠٠٠٠٠	«	ذرة شامى
١٤٠٠٠٠٠	«	« رفيعة
١٥٠٠٠٠٠	«	أرز

الجملة ٨٧٠٠٠٠٠ إردباً بما فى ذلك الكمية المستوردة من الخارج ولا سبيل لزيادتها حتى ظهور محصول القمح الجديد فى شهر يونيه القادم ، فضلا عن أنه سوف يستهلك فى مدى أربعة شهور أى حتى أول مايو سنة ١٩٤٢ بمعدل ٢٠٠٠٠٠٠ إردب تقريباً فى الشهر الواحد .

٢) عدم ضمان استيراد الأسمدة الكيماوية التى تعـد ضرورية لإنتاج القمح والذرة بنوعيها ، وذلك نتيجة لامتداد الحرب إلى الشرق الأقصى واشتراك أمريكا فيها . ونتيجة ذلك ضعف إنتاج البلاد من هذين الحاصلين فى عام ١٩٤٢ خصوصاً إذا جاءت ظروف جوية غير ملائمة للانتاج وليس للانسان سيطرة على هذه الظروف .

٣) وما قيل عن صعوبة استيراد الأسمدة الكيماوية يصدق تماماً على استيراد الحبوب .

مقابلة متوسط محصول القمح والذرة بنوعيها فى السنوات الأخيرة :

وبناء على ذلك قدر متوسط محصول الفدان الذرة والقمح فى عام ١٩٤٢ على أساس متوسط الخمس سنوات الأخيرة أى من سنة ١٩٣٦ إلى ١٩٤٠ مستبعدين محصول سنة ١٩٤١ بسبب انخفاض مستوى إنتاجها للأسباب السالفة الذكر ، ثم استبعد من هذا التقدير ما ينتظر أن يصيب المحصول من عجز نتيجة لتسميد القمح نصف تسميد وعدم تسميد الذرة كلية بالأسمدة الكيماوية التى لا تضمن الحكومة استيرادها فى الظروف الحالية . وقدر هذا العجز فى المحصول على أساس نتيجة تجارب التسميد المختلفة التى أجريت على محصول القمح والذرة عدة سنوات والتى أثبتت أن نسبة العجز الذى يصيب محصول القمح ٢٨ ٪ — ومحصول الذرة ٣٠ ٪ إذا لم يسمد .

وعلى هذا الأساس قدر محصول سنة ١٩٤٢ من القمح والذرة بنوعيها مع مقارنته بمتوسط محصول الخمس سنوات من ١٩٣٦ — ١٩٤٠ ومحصول سنة ١٩٤١ كل على حدة كما يتضح من الجدول الآتى : —

المحصول	متوسط غلة الفدان بالإردب		تقدير غلة الفدان سنة ١٩٤٢	ملاحظات
	فى السنوات ١٩٣٦ — ١٩٤٠	سنة ١٩٤١		
القمح . . .	٥ر٩٩	٤ر٩٩	٤ر٩٢	نصف تسميد بالكيماوى سنة ١٩٤٢
الذرة الشامى .	٧ر٣٤	٦ر٢١	٥ر٢٢	بدون تسميد بالكيماوى سنة ١٩٤٢
الذرة الرفيعة الصيفية	١٠ر١٣	٨ر٦٥	٧ر٠٩	بدون تسميد بالكيماوى سنة ١٩٤٢

الاستهلاك السنوى من الحبوب والمنتظر إنتاجه منها عام ١٩٤٢ : ومن ذلك يتضح أن ما ينتظر إنتاجه عام ١٩٤٢ بعد تنفيذ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ جملته ٢٥ر٤٠٠ر٠٠٠ إردباً موزعة كالآتى : —

	إردب	فدان	
قمح	٩٠٠٠٠٠٠	إردب تنتج من مساحة ١٧٧٤٠٠٠	بمعدل ٥٠٧٩٢ للفدان
ذرة شامى	١٠٥٠٠٠٠٠ «	« « « ٢٠٣٣٠٠٠	« ٥٫٢٢ «
ذرة رفيعة	٤٠٠٠٠٠٠ «	« « « ٦١٤٠٠٠	« ٦٫٥٩ «
أرز	١٩٠٠٠٠٠ «	« « « ٤٤٦٠٠٠	« ٤٫٢٦ «
الجملة	٢٥٤٠٠٠٠٠ إردباً		٤٨٦٧٠٠٠ فداناً

وفى نفس الوقت يلاحظ أن جملة الاستهلاك السنوى للبلاد من هذه الحبوب هو ٢٧٫١٠٠٫٠٠٠ إردب ، وذلك على أساس متوسط استهلاك الخمس سنوات من ١٩٣٥ — ١٩٣٩ وتفصيلها كالآتى : —

٩٫٠٠٠٫٠٠٠ إردب من القمح
١٢٫٥٠٠٫٠٠٠ « « الذرة الشامى
٣٫٦٠٠٫٠٠٠ « « « الرفيعة
٢٫٠٠٠٫٠٠٠ « « الأرز

الجملة ٢٧٫١٠٠٫٠٠٠ إردب بما فيها ١٫٦٣١٫٠٠٠ إردباً من التقاوى اللازمة لزراعة جميع هذه الحاصلات .

مقدار النقص فى الحبوب : فيتضح مما تقدم أن هناك عجزاً فى مقدار الغذاء اللازم للبلاد من هذه الحبوب مقداره ١٫٧٠٠٫٠٠٠ إردب ، يضاف إليه ٦٠٠٫٠٠٠ إردب نظير ما تستهلكه الجيوش الموجودة بمصر خارج ثكناتها ، فتكون جملة العجز ٢٫٣٠٠٫٠٠٠(*) إردب ، أى حوالى ٨ ٪ غير ما يحتمل أن يطرأ من عجز فى مقدار المحصول المقدر لسنة ١٩٤٢ بسبب ما قد يطرأ من ظروف جوية غير ملائمة للإنتاج أو بسبب زيادة نسبة الإصابة بالآفات كما سبق إيضاحه .

(*) قدر هذا العجز فى مجلس البرلمان بمقدار ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ إردب أثناء مناقشة تعديل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ أى حوالى ١٠ ٪ بدلا من ٨ ٪ .

زيادة نسبة المستخرج من دقيق القمح وخلطه بدقيق الأرز : ومن ضمن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لتعويض جزء من العجز الذى ظهر فى محصولى القمح والذرة سنة ١٩٤١ خلط دقيق القمح بدقيق الأرز بنسبة ١٥ ٪ من الأخير لكل مائة كيلو جرام من دقيق القمح بعد أن زيدت نسبة ما ينتج من هذا الدقيق عند الطحن من ٨١٪ إلى ٩٠٪ من وزن القمح ، وقد نفذ هذا الإجراء فعلا ابتداء من شهر أكتوبر سنة ١٩٤١ ، وبذلك نزل معدل الاستهلاك الشهرى من القمح من ٧٧٣,٠٠٠ إردباً إلى ٦٩٤,٠٠٠ إردباً ، أى بتوفير نحو ٧٩,٠٠٠ إردباً من القمح فى كل شهر . ولكن رؤى بعد ذلك أن نسبة الخلط السالفة الذكر لا تكفى لمواجهة الحالة ، خصوصاً بعد أن ضعف الأمل فى استيراد المليون ونصف إردب من القمح التى طلبتها الحكومة ، وذلك بسبب امتداد الحرب إلى الشرق الأقصى . وحيث إنه لا يمكن خلط الأرز بالذرة لعدم وجود مادة الجلوتين (المعروفة بالعرق) فى كليهما . كما لا يمكن عمل مخلوط من الأرز والقمح بأكثر من نسبة ٢٥ ٪ من الأول و ٧٥٪ من الثانى ، وهو رأى مجلس الصحة الذى رجعت إليه وزارة التموين فى الموضوع . وبما أن الكمية الموجوة من القمح قليلة عدلت هذه الفكرة بعمل مخلوط من القمح بنسبة ٥٠ ٪ و ٢٥ ٪ لكل من الأرز والذرة ، وكل هذه الاحتياطات يقصد بها الاحتفاظ بالقمح لأقصى مدة ممكنة حتى ظهور محصول القمح عام ١٩٤٢ .

نخلص من ذلك إلى وجود عجز فى الحبوب مقداره ٢٣٠٠٠٠٠ إردباً فى عام ١٩٤٢ رغماً من تحديد مساحة القطن ، وأن هذا العجز يجب تغطيته بالذرة والأرز وغيرها من الحاصلات ، ولكن يجب مراعاة إيجاد المحصول الذى يغطى به ولو جزء من العجز بحيث يعد للاستهلاك مبكراً بقدر الامكان ، حتى لا يستهلك محصول القمح عام ١٩٤٢ قبل ظهور محصولى الذرة النيلى والأرز فى نوفمبر من هذه السنة .

بحوث المجلس الاستشارى الزراعى : هذا هو الموضوع الذى شغل به المجلس الاستشارى الزراعى نحو شهر تقريباً ، فقد قرر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ تشكيل لجنة من بين أعضائه برياسة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا تكون مهمتها :

(١) إعداد مشروع لتوجيه الإنتاج الزراعى توجيهاً يكفل توفير المواد الغذائية فى الظروف الحاضرة .

(٢) وضع مشروع بالقواعد التى توجه هذا الإنتاج فى الفترة التى تلى الحرب .

ولا يعنينا الآن إلا الشق الأول من مهمة اللجنة . فبعد أن استعرضت اللجنة الحالة على ضوء البيانات والإحصاءات التى قدمتها وزارة الزراعة وتناقشت فيها عدة جلسات اتجه رأيها لتدارك هذا العجز إلى اتجاهين : —

الأول — اقتطاع مساحة من زمام القطن الحالى بحسب نصوص القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ لتزرع ذرة مبكرة .

الثانى — عدم الاقتطاع والعمل على زيادة إنتاج الحبوب بوسائل أخرى . وقد استند كل فريق من مؤيدى الاتجاهين المذكورين إلى أسباب يمكن أن تلخص فيما يلى : —

ففريق الاقتطاع يرى : —

(ا) ألا سبيل لزيادة مقدار الـ ٨٧٠٠٠٠٠ إردباً الموجودة من الحبوب الغذائية للاستهلاك حتى ظهور محصول القمح الجديد . وهذه الكمية سوف تستهلك فى مدى أربعة شهور أى حتى أول مايو القادم بمعدل ٢٠٠٠٠٠٠ إردباً تقريباً فى الشهر .

(ب) وسيعمد السكان إلى استهلاك القمح الجديد بنفس المعدل حتى أول أغسطس سنة ١٩٤٣ ، وهو بدء ظهور محصول الذرة الصيفية ، وبذلك يكون جملة المستهلك لغاية هذا التاريخ ٦٠٠٠٠٠٠ إردباً ، وحينئذ لا يبقى من محصول القمح لحين ظهور محصول القمح عام ١٩٤٣ سوى (٣٠٠٠٠٠٠ إردباً بما فيها مليون أردب تلزم كتقاوى لزراعتهم ١٩٤٢ — ١٩٤٣) أى أن صافى ما يبقى للاستهلاك هو ٢٠٠٠٠٠٠ إردب .

(ج) ومن أول أغسطس سنة ١٩٤٢ حتى أوائل نوفمبر من نفس السنة ستكون جملة الموجود للاستهلاك من الحبوب ستة ملايين إردب عبارة عن مليونين من القمح وأربعة ملايين من الذرة الرفيعة . وستستهلك جميعاً قبل إعداد الذرة

النيلى والأرز من محصول عام ١٩٤٢ للاستهلاك ، ولا يمكن الاعتماد على محصولى الفول والشعير لأن لكل منهما استعمالا خاصاً سواء فى تغذية الإنسان أو الحيوان .

(د) وبناء على ذلك يجب سد مقدار العجز وقدره ٢٣٠٠٠٠٠ إردب بزراعة مساحة إضافية من الذرة الصيفى بنوعيها أى علاوة على المساحة المعتاد زراعتها فى الدورة الزراعيـة العادية . ولا يمكن تدبير المساحة المطلوبة إلا من الزمام المخصص لزراعة القطن عام ١٩٤٢ .

(هـ) ومع أنه مسلم بأن زراعة الذرة الصيفى ستكون أقل ربحاً من زراعة القطن حسب الأسعار الحالية ، إلا أن هذا الفرق يعوضه رفع ثمن الذرة من ناحية ومن ناحية أخرى سيترتب عليه خلو الأرض من الزراعة ابتداء من أغسطس لحين موعد الزراعة الشتوية فى موسم ١٩٤٢ — ١٩٤٣ ، وهذا التبوير بمثابة نصف تسميد للأرض له أثره فى المحصول التالى ، خصوصاً فى هذه الظروف التى انقطع فيها ورود الأسمدة الكيماوية عدا ما تكتسبه الأرض من زيادة خصبها نتيجة لغمرها بمياه الفيضان مدة التبوير .

(و) لا سبيل للاعتماد فى سد العجز على الاستيراد خصوصاً بعد نشوب الحرب فى الشرق الأقصى . وقد يكون هذا سبباً فى احتمال احتياج الجيوش إلى بعض الحبوب من البلاد .

أما فريق عدم الاقتطاع فتلخص حججه فى : —

(ا) إن قمح سنة ١٩٤٢ قد سمد تسميداً كاملا لا نصف تسميد بالأسمدة البلدية فضلا عن استعمال حصة الذرة من السماد الكيماوى فى تسميد القمح . وعلى ذلك ترتفع غلة الفدان من القمح عما يراه الفريق الأول .

(ب) عنى الزراع بتوفير السماد البلدى منذ علموا بعدم وجود سماد كيماوى وسيضيفونه لمحصول الذرة النيلى القادم مما يزيد فى غلة الفدان عما قدر له .

(ج) وكنتيجة للاعتبارين السابقين سيزيد الإنتاج المنتظر نصف إردب لكل من القمح والذرة وتكون جملة هذه الزيادة ١٩٠٠٠٠٠ إردب أى أكثر من نصف العجز ، فضلا عن زيادة الناتج من بعض الحاصلات الأخرى ، كالشعير والفول اللذين يمكن استعمالهما فى الغذاء فى بعض المناطق .

(د) يمكن الإكثار من زراعة الذرة الرفيعة والشامى زراعة صيفية إذا شجعت الحكومة زراعة المبكر منها برفع سعره .

(هـ) إن رفع ثمن الحبوب يقلل لحد ما من استهلاكها فيقل العجز المنتظر .

(و) على ضوء ما سيظهر فى نوفمبر القادم يمكن الحد من زراعة القطن والتوسع فى زراعة الحبوب بالقدر الذى يسد العجز .

(ز) إن نقص الحبوب بمقدار ٨ ٪ لا يؤدى إلى مجاعة ، بل ويمكن عدم الاعتداد به ، خصوصاً فى زمن الحرب التى تبرر شيئاً من الحرمان والتضحية .

على أن اللجنة أخذت بالأحوط ورأت ضرورة تغطية العجز بحل وسط وهو : —

(ا) الاقتطاع من مساحة القطن التى تنتج الحبوب إنتاجاً كاملا .

(ب) الالتجاء إلى ما يغرى الزراع على التوسع فى زراعة الحبوب والعناية بها لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه مع عدم ترك أرض خالية من الزراعة دون استغلال .

قرارات اللجنة الفرعية للمجلس الاستشارى الزراعى

ولذلك قررت اللجنة :

١ — منع زراعة القطن فى أرض الحياض منعاً باتاً ، ويشمل ذلك الحياض المنعزلة .

٢ — سن تشريع يقضى بإلزام كل من يملك أرضاً تخلفت عن زراعة القطن نتيجة للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ أن يزرع هذه الأرض ذرة أو أرزاً أو حبوباً غذائية أخرى ما دام ريها مكفولا . ويدخل فى هذا أراضى الحكومة . ولا يترك من كل هذا بوراً إلا ما يرخص به وزير الزراعة لأسباب فنية .

٣ — تضمن الحكومة حداً أدنى لأسعار محصول الذرة الجديدة المبكرة ، وهى التى تقدم للأسواق حتى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ على أن يكون السعر مغرياً على التبكير المنشود .

٤ — أن تتوسع وزارة الأشغال العمومية فى إعطاء المياه الكافية لزيادة مساحة الحبوب ، وذلك بخلاف مساحة الـ ١٤٠٠٠٠ فدان التى عملت على إعطاء المياه لها .

٥ — تبكر وزارة الأشغال العمومية فى إطلاق المياه فى الحياض . وهذا مما يسهله منع زراعة القطن فى تلك الحياض .

٦ — تعمل وزارة الأشغال العمومية على إعطاء مياه للأرز فى مواعيد مبكرة كى تنتج محصولا وافراً .

٧ — أن تتدبر الحكومة من الآن التقاوى اللازمة لزراعة الحبوب فى الأراضى التى ستزيد نتيجة لتنفيذ الاقتراحات السابقة .

٨ — تنصب الاقتراحات السابقة على الموسم الزراعى لعام ١٩٤٢ .

٩ — تعمل الحكومة على استيراد أسمدة من الخارج أو استنباط الأسمدة محلياً .

قرارات المجلس الاستشارى الزراعى

وقد عرضت هذه الاقتراحات على المجلس الاستشارى الزراعى بجلسة ٧ يناير سنة ١٩٤٢ ، فقرر بأغلبية الآراء الموافقة عليها جميعها ، وأضاف إليها جعل تنفيذ القرارين الأول والثانى من قرارت اللجنة بأمر عسكرى .

وعلى أثر هذا البحث المستفيض الذى قام به المجلس الاستشارى الزراعى لمشكلة التموين قدمت الحكومة للبرلمان مشروع قانون لتحديد زراعة القطن تحديداً جديداً يعدل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ وآخر للإكثار من زراعة الحبوب الغذائية وخلاصتهما فيما يلى : —

أولا — مشروع قانون تحديد مساحة القطن ، ويشمل المبادىء الآتية :

تعديل الفقرة ب من المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ كما يأتى :

(ب) ٢٣ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى باقى جهات القطر على أن تمنع بتاتاً زراعة القطن فى :

١) أراضى جميع الحياض بما فيها الحياض المنعزلة .

٢) أراضى الحياض التى حولت إلى صيفى بمديريتى أسيوط وجرجا شرقى النيل .

٣) أراضى مديريتى المنوفيـة والقليوبية والأراضى المنتفعة بالرى من نهايات

ترع الساحل والخضراوية والعطف وكفر طنبدى والبتنونية وبحر سيف والنعناعية بمديرية الغربية .

٤) أراضى مركز منيا القمح ... ية ومركز ميت غمر بمديرية الدقهلية .

ثانياً — مشروع قانون الإ... عة الحبوب .

١) وجوب زراعة كل ما ز... ة الجائز زراعتها قطناً ذرة أو أرز أو أية حاصلات غذائيـة أخرى ... ، أو للحيوان إلا إذا أعفاه من ذلك بناء على طلب وزير الزراعة لأسب...

٢) تلتزم الحكومة بشراء ... الجديد المبكر إذا عرض عليها شراؤه لغاية ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٢ باعتـ... بب مائتى قرش تسليم الزرعة .

٣) يعـاقب بالحبس مدة لا ... وبغرامة عن كل فدان أو كسور الفدان لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرشاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من يخالف حكم المادة الأولى من هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه .

وانتهى مجلس النواب من دراسة المشروعين إلى إقرار ما يأتى :

القانون رقم ٣ لسنة ١٩٤٢ : قانون تحـديد زراعة القطن ، وخلاصته فيما يلى :

١) تعـديل الفقرتين (ا) و (ب) من المادة الأولى من القـانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ بتحديد المساحة التى تزرع قطنا فى سـنة ١٩٤١ — ١٩٤٢ الزراعية كما يأتى :

(ا) ٢٢ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى المبينة بالملحق والخريطة المرافقين لهذا القانون .

(ب) ١٥ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازته فى باقى جهات القطر على أن تمنع بتاتاً زراعة القطن فى :

أولا : أراضى جميع الحياض بما فيها الحياض المنعزلة .

ثانياً : أراضى الحياض التى حولت إلى صيفى بمديريتى أسيوط وجرجا شرقى النيل .

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٢ : قانون الإكثار من زراعة الحبوب :

مادة ١ — يجب على كل حائز أرض زراعية أن يقوم بنفسه أو بواسطة غيره بزرع كل ما زاد عن المساحة الجائز زراعتها قطناً أو ذرة أو أرزاً أو أية حاصلات غذائية أخرى ، سواء للإنسان أو الحيوان ، إلا إذا أعفاه من ذلك بناء على طلبه وزير الزراعة لأسباب فنية .

مادة ٢ — تلتزم الحكومة بشراء محصول الذرة الجديد المبكر إذا عرض عليها شراؤه لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٤٢ ، باعتبار سعر الإردب الواحد مائتين وخمسة وعشرين قرشاً تسليم المزرعة .

مادة ٣ — يكون لمفتشي وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين والمعاونين وكل موظف فني تنتدبه الوزارة المذكورة صفة رجال الضبطية القضائية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً له .

مادة ٤ — يعاقب بغرامة عن كل فدان أو كسور الفدان لا تقل عن مائتي قرش ولا تتجاوز خمسمائة قرش من يخالف حكم المادة الأولى من هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه .

مادة ٥ — بينت الوزراء المختصين بتنفيذ هذا القانون . ولوزير الزراعة أن يصدر القرارات اللازمة بتنفيذه .

وسجلت لجنة المالية بمجلس النواب في تقريرها عن هذا القانون أن مقدار الزمام الذي يستقطع من المساحة القطنية للعام المقبل المقررة بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ ستكون كما يأتي :

٨٨ر٠٠٠	فداناً	في الحياض
٧ر٠٠٠	«	« الحياض المنعزلة
١٤ر٠٠٠	«	شرقي النيل بالوجه القبلي
٦٩ر٠٠٠	«	مقدار المستقطع من المساحة القطنية في شمال الدلتا
١٤٠ر٠٠٠	«	« « « « « « جنوب الدلتا
٨٦ر٠٠٠	«	« « « « « « الوجه القبلي
٤٠٤ر٠٠٠	فداناً	

فيكون المجموع ٤٠٤٫٠٠٠ فدان يضاف إليها ٦٢٫٠٠٠ فدان قيمة أراضى مستجدة تعمل وزارة الأشغال على توفير الماء لزراعتها صيفياً . فيكون المجموع الكلى ٤٦٦٫٠٠٠ فدان .

ثم أشارت اللجنة فى تقريرها إلى أن هـذا الاستقطاع يكفى لتغطية العجز فى محصول الحبوب للعام القادم . كذلك رأت اللجنة رفع سعر الإردب من الذرة الصيفى إلى ٢٢٥ قرشاً وكان فى مشروع الحكومة ٢٠٠ قرشاً فقط . وجعلت آخر موعد لتسليم محصول الذرة البكر الذى يباع للحكومة بهذا السعر آخر سبتمبر سنة ١٩٤٢ بدلا من ١٥ منه .

الدورة الزراعية وتحديد مساحة القطن

أما وقد صدر القانون الجديد رقم ٣ لسنة ١٩٤٢ المعدل للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ الخاص بتحديد مساحة القطن عام ١٩٤٢ . والقانون المترتب عليه الخاص بتحتيم زراعة ما يتخلف من مساحات نتيجة للتعديل الجديد ذرة أو أرزاً أو حبوباً أخرى مما ينفع لغذاء الانسان أو الحيوان ، فقد صار من الضرورى أن يتدبر الزراع فى الدورة الزراعية التى يتبعونها فى الظروف الحالية ، حتى يتحققوا الأغراض المقصودة من تحديد مساحة القطن وتوفير أقصى ما يمكن من الحبوب الغذائية للبلاد ، وفى نفس الوقت المحافظة على خصب أراضيهم بقدر المستطاع خصوصاً وأن استيراد الأسمدة الكيماوية متعذر إن لم يكن ممتنعاً فى الوقت الحاضر .

يجب أن يقوم ترتيب الدورة الزراعية فى هذه الظروف على الأساسين الآتيين :

أولا — إنتاج أقصى ما يمكن من محصول الذرة والأرز وغيرهما من الحبوب .

ثانياً — المحافظة على خصب الأرض بقدر الإمكان حتى لا تستنزف المواد الغذائية من التربة وتتدهور غلة الفدان تبعاً لذلك فى السنوات المقبلة وعلى الأخص من الحاصلات النجيلية .

زراعة الأرز بشمال الدلتا والذرة بنوعيها صيفياً فى باقى المناطق :

أولا — فأما عن الأساس الأول أو الغرض الأول فيمكن تحقيقه بقدر ما يستطاع

لزراعة الحاصلات التى تلائم طبيعة الأرض ودرجة خصبها والظروف الجوية السائدة على مختلف المناطق وخبرة الفلاح بزراعة كل محصول فى كل منطقة من المناطق الزراعية ، فمثلا يراعى عدم التفكير فى زراعة الذرة الشامى بوجه عام والذرة الرفيعة بوجه خاص فى مناطق شمال الدلتا حيث تكثر وتنجح زراعة الأرز عادة ولفلاحيها خبرة خاصة بزراعة هذا المحصول بينما لا تلائم هذه المنطقة محصول الذرة بنوعيها وخصوصاً الذرة الرفيعة التى تزرع كمحصول أساسى (صيفى ونيلى) فى الوجه القبلى وعلى الأخص بمديريات أسيوط وجرجا وقنا ويجب أن تتدبر وزارة الأشغال العمومية فى المياه اللازمة لمحصول الأرز فى شمال الدلتا وتبكر بإعلان تصريحات زراعة الأرز حتى يزرع فى مواعيده المناسبة وينتج محصولا وافراً .

وفى جنوب الدلتا فإن المساحة التى تزرع عادة من الذرة الصيفى بنوعيها قليلة بالنسبة للوجه القبلى وهنا يحتاج الأمر لشىء من الإرشاد والدعاية . إذ لا يخفى أولا أن محصول الذرة الشامى الصيفى الذى يزرع من ١٥ مارس إلى ١٥ أبريل أقل من محصول الذرة النيلى بوجه عام خصوصاً إذا زرع الأخير فى موعده الملائم وهو بين الأسبوع الثانى والثالث من شهر يوليه فى الوجه البحرى وبين الأسبوع الثانى والثالث من شهر أغسطس فى الوجه القبلى ، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين درجة الحرارة ودرجة النمو وموعد التزهير . وثانياً أن محصول الذرة يحتاج إلى كمية كبيرة من السماد سواء أكان من السماد البلدى أم من السماد الكيماوى الذى يضاف بسبب عدم كفاية السماد البلدى لكل الزمام المزروع من جهة ولأن السماد الكيماوى أسرع وأوفر تأثيراً من السماد البلدى ذلك بأنه ينشط النبات وبالتالى يسرع فى التزهير ونضج المحصول .

أما فى باقى مناطق القطر فإن الذرة الصيفى ولا سيما الذرة الرفيعة أكبر مساحة وأوفر محصولا منها فى الوجه البحرى . ولذا فالمنتظر أن تكون نسبة ما يزرع من الذرة الصيفى بنوعيها فى المساحات المستقطعة من القطن بالوجه القبلى أكبر من نسبتها فى الوجه البحرى والمحصول الناتج منها أكبر نسبياً من نظيره فى الوجه البحرى .

ويمكن زراعة الأرز فى مناطق جنوب الدلتا متى توافرت الآبار الارتوازية .

زراعة الحاصلات البقولية :

ثانياً — وأما عن الأساس الثانى أو الغرض الثانى فيمكن تحقيقه بزراعة الحاصلات البقولية كاللوبيا والفاصوليا فى جزء من المساحة المستقطعة من القطن ، إذ لهذه الحاصلات فوائد كثيرة أهمها عدم حاجتها إلى التسميد بل هى فى الواقع تزيد فى خصوبة الأرض بسبب بكتريا النازت التى تعيش على جذورها وتثبت الأزوت الهوائى فى التربة . وبذلك يمكن زراعة محصول ذرة نيلى عقب المحصول البقولى السابق وهو اللوبيا فضلا عن أن لحبوبها قيمة غذائية عالية .

ومع أن محصول اللوبيا عرضة للإصابة بدودة ورق القطن إلا أن شيئاً من العناية والعلاج الذى يوجه عادة لزراعة القطن كفيل بالتغلب على هذه الآفة فى مساحة صغيرة قد لا تعدو ١٠ ٪ من مساحة القطن فى السنوات العادية .

أما الجزء من المساحة المستقطعة من القطن الذى يزرع ذرة صيفية فطبيعى أنه لا يمكن زراعته ذرة نيلية لما سبق التنبيه عليه من أنه محصول بطبيعته مجهد للأرض حتى مع إضافة الأسمدة الكيماوية إليه فكيف يكون الحال وهذه الأسمدة ليست فى متناول يد الفلاح الآن . وعلى ذلك فإن من صواب الرأى إما تبوير الأرض بعد قطع الذرة الصيفية ، وإما زراعتها بمحصول الفاصوليا النيلية وهو عادة أوفر غلة من الفاصوليا الصيفية . وتبوير الأرض لا شك يريحها ويجعلها تستعيض بعض ما فقدته بالمحصول السابق ، كما يمكن غمرها بمياه الفيضان تمهيداً لإعدادها لزراعة القمح وهو الذى يعبر عنه زراعياً (بالقمح البكر) أو (القمح البرش) . وكذلك زراعة الفاصوليا النيلية بمثابة تسميد جزئى للأرض قبل زراعة القمح فى موسم ١٩٤٢/١٩٤٣ .

القيمة الغذائية للوبيا والفاصوليا : ويمكن معرفة قيمة الحبوب اللوبيا والفاصوليا من الناحية الغذائية بمقارنة تحليلهما الكيماوى بتحليل كل من القمح والفول والذرة بنوعيها ، كما يتضح من الجدول الآتى :

المحصـــــول	بروتـين	كربوايدرات	دهن	ألياف	رماد
القمـح	١٥ر٥٠ ٪	٧٢ر٤٠ ٪	٢ر٥٠ ٪	٧ر٣٠ ٪	٢ر٣٠ ٪
الذرة الشامى أمريكانى	١٠ر٠٤ ٪	٦٨ر٧٦ ٪	٤ر١٢ ٪	٢ر٩٢ ٪	١ر٤٨ ٪
الذرة الرفيعة	١١ر٣١ ٪	٧٠ر١٧ ٪	٣ر٣٠ ٪	١ر٤٠ ٪	١ر٦٦ ٪
الفـول	٢٧ر٨٨ ٪	٥١ر٤٠ ٪	١ر٣٥ ٪	٥ر٠١ ٪	٣ر٥٦ ٪
اللوبيـا	٢٣ر٦٢ ٪	٥٩ر٣١ ٪	١ر٤٠ ٪	٣ر٢٣ ٪	٣ر٧٦ ٪
الفاصوليا	٢٢ر٧٥ ٪	٦٠ر١١ ٪	١ر٣٣ ٪	٣ر٤٧ ٪	٤ر١١ ٪

زراعة الخضر : يمكن زراعة الخضر من مقات وغيرها فى جزء من المساحة المستقطعة من زمام القطن ، وتتوقف المساحة على عدة عوامل أهمها طبيعة الأرض ودرجة خصبها وسهولة النقل وقرب المزرعة أو بعدها من المدن .

والمهم فى زراعة الخضر سهولة تصريفها وتعتزم وزارة التموين بسبب الظروف الحاضرة التعاقد مع الزراع على مشترى ما ينتجونه من خضر بسعر محدد على أن يكون التسليم فى محطات معينة ، وهذه خطوة كبيرة فى سبيل تنويع الإنتاج بتيسير تصريف حاصلات الخضر وزيادة ربح الزراع باستغلال أراضيهم استغلالا مربحا .

مسيو أبت
وكيل قسم الزراعة الفنية والاكثار
بوزارة الزراعة